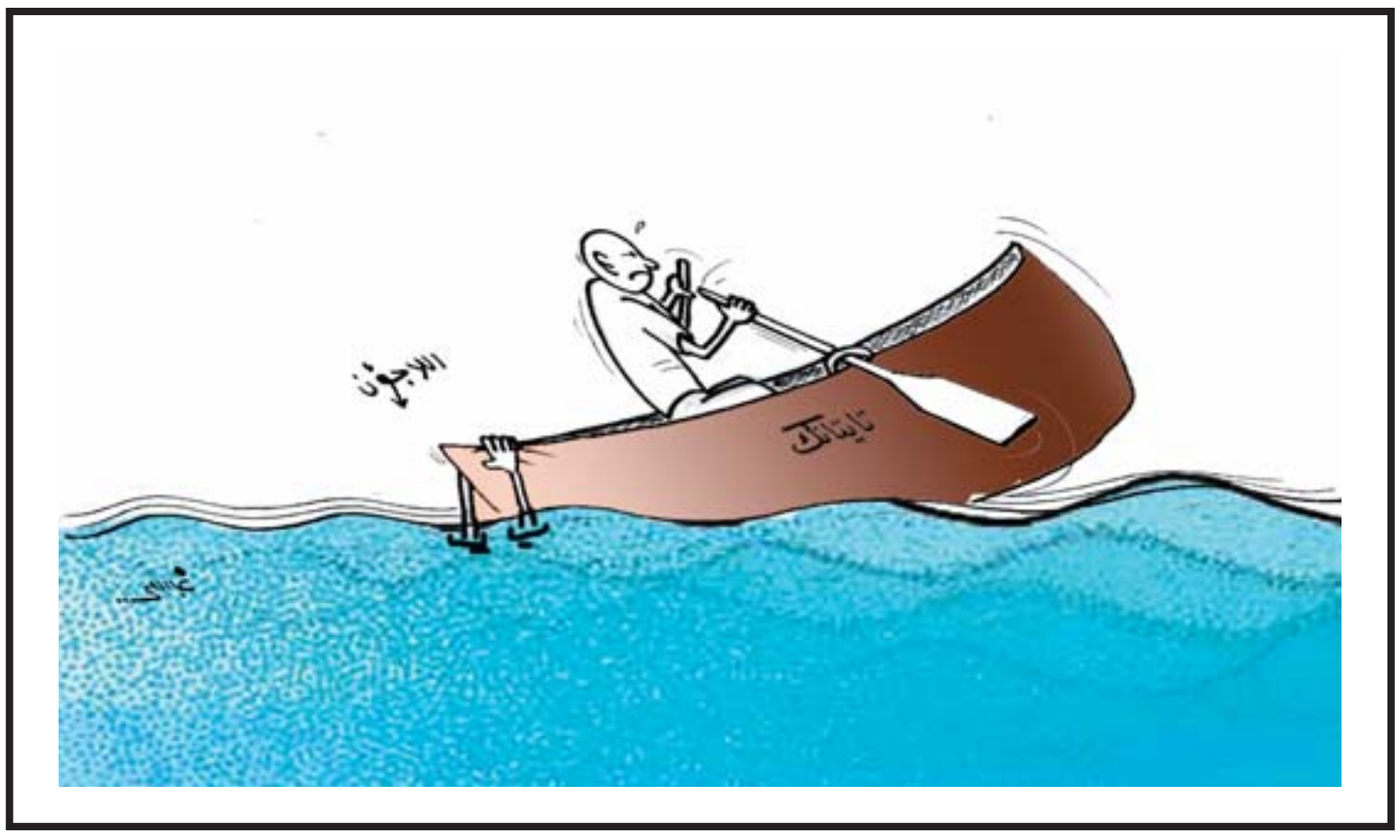

بين اليأس والأمل (3)

ناجي عبدالله الحرازي

إذا تمكن الرئيس عبدربه منصور هادي من الإمساك بزمام المبادرة وإدارة الشئون السياسية في البلاد في هذه المرحلة الهامة من تاريخ اليمن، كما يبدو أنه يحاول ذلك جاهداً رغم الصعوبات التي تواجهه، فلن يتبقى مبرر يعيق أو يعطل الحوار الوطني والمضي بعجلة التغيير المنشود إلى الأمام.

أما إذا استمرت حالة التوتر والقلق حتى في أوساط الكثير ممن يؤمنون بأهمية إنجاح الحوار، فإن الأمر سيكون بحاجة إلى تأمل دقيق ودراسة متأنية، حتى لا يقال أن علينا انتظار المعجزة أو المستحيل الذي طالما انتظرناه خلال العقود الماضية .

ومن يدري فقد نكون بحاجة حينئذ إلى احتجاجات شبابية جديدة أو إلى ثورة أخرى يذهب ضحيتها من نخشى عليهم، وتؤدي إلى تعطيل حياتنا وإهدار المزيد من مواردنا البشرية والمادية.

ذلك أنه من غير المقبول أن تصر بعض القوى التي تقول إنها مع الحوار الوطني على مواصلة السعي لفرض إرادتها واستفزاز الآخرين إذا لم نقل تخويفهم أو إثارة قلقهم ، لمجرد أن السلطة المركزية غير مستقرة ولإثبات أن لديها القدرة على تحريك أنصارها واستعراض قوتها هنا وهناك، كما لاحظنا مؤخراً.

كما لا يصح أن تتحول الساحات والميادين وحتى قاعات المناسبات إلى أماكن لاستعراض قوة هذا الطرف أو ذاك بمناسبة أو بدون مناسبة ، في وقت يبدو الجميع في أمس الحاجة لمراجعة الذات وتأمل المشهد اليمني بصورة أشمل وأكبر من الصورة الضيقة التي ينظر إليها البعض.

> ذلك أنه من غير المقبول أن تصر بعض القوى التي تقول إنها مع الحوار الوطني على مواصلة السعي لفرض إرادتها واستفزاز الآخرين إذا لم نقل تخويفهم أو إثارة قلقهم ، لمجرد أن السلطة المركزية غير مستقرة ولإثبات أن لديها القدرة على تحريك أنصارها واستعراض قوتها هنا وهناك، كما لاحظنا مؤخراً.

وما حدث خلال الأسابيع الماضية عندما تابعنا ما فعلته بعض القوى السياسية اليمنية داخل البلاد أو حتى في الخارج و ما صرح به بعض قادتها ، محير بالفعل ويفرض علينا أن نتساءل حول مدى جدية هؤلاء في الاحتكام للحوار والقبول بنتائجه، وحول ما إذا كان هذا الحوار سيضع حدا لأزمتنا ..

أزمتنا التي تعول يبدو أن بعض الأطراف تعول على المجتمع الدولي لكي يضع حدا لها أو يخلصنا منها، غير مدركة أنه "ماحك جلدك مثل ظفرك .. فتول أنت جميع أمرك".

بن عمر والقضية الجنوبية

وهذا يدفعنا للحديث عن ما تردد بالأمس حول مساعي المبعوث الدولي جمال بن عمر الرامية لإقناع بعض الأطراف بالمشاركة في الحوار، ولقائه في دولة شقيقة بأطراف وشخصيات قيل إنها معنية بالقضية الجنوبية!!

وكأن القضية الشمالية محسومة ولا خلاف حولها حتى في ما بين الشماليين أنفسهم.

صحيح أن هناك مشكلة في المحافظات الجنوبية بدأت بالأزمة التي أدت إلى حرب صيف العام ١٩٩٤م، ومازالت تداعياتها تقض مضاجع الكثيرين منا حتى اليوم ..

إلا أن هذه المشكلة لا علاقة لها بالوحدة اليمنية، وبإرادة كل اليمنيين الذين تحقق حلمهم يوم ٢٢ مايو من عام ١٩٩٠م .

ولمن يشككون في ذلك نقول: هاتوا صوتا واحدا سمعناه يعارض إعلان وحدة الشطرين في ذلك اليوم التاريخي، وحتى خلال الفترة الانتقالية لدولة الوحدة والتي اقتسم فيها الحزبان الحاكمان (في الشمال والجنوب) السلطة مناصفة.

فالثابت تاريخيا أن الأزمة التي أعقبت انتخابات عام ١٩٩٣م وما أعقبها من توتر وحرب ومظاهر احتجاج، لم تكن لها أية علاقة بوحدة البلاد والعباد، بل كانت وليدة خلافات مصالح وسلطات بين قادتنا ..شركاء الوحدة اليمنية الذين فرقتهم مصالحهم.

وإذا كان الرئيس السابق علي عبدالله صالح قد تعامل مع شركائه في تحقيق الوحدة بأسلوب لم يقبله بعض الشركاء، فاليوم لدينا رئيس يده ممدودة للجميع لايرى أنه صاحب القرار الفصل ولا يريد أن يفرض رأياً محدداً لا على الشماليين ولا على الجنوبيين، وذلك انطلاقاً من حرصه وحرص حكومة الوفاق (الإنقاذ) المؤقتة على مصلحة اليمن .. كل اليمن .. واليمنيين .. كل اليمنيين .. دون فرق بين شمالي أو جنوبي أو شرقي أو غربي.

فهل يستوعب دعاة التركيز فقط على القضية الجنوبية أن قضية اليمن أهم وأسمى وأشمل، وأن إصلاح أوضاع أهلنا في المحافظات الجنوبية لن يتم دون إصلاح أوضاع اليمنيين في كل مكان وبالتالي فإن واجبهم يحتم عليهم التفكير في مستقبل اليمن واليمنيين ككيان موحد دون الحاجة إلى نظرة التشطير الضيقة.

صخروعوبل والثقافة

حسين محمد ناصر

> * المثقفون .. المبدعون تنهش حياتهم الأمراض والمعاناة ويشحتون ثمن الدواء في حين نرى المسئولين أقربائهم يستلمون عشرات الآلاف من الدولارات للسياحة والاستجمام!!

* المتابع لاهتمامات الحكومة الحالية وحتى الحكومات السابقة يلاحظ أن في أسفل تلك الاهتمامات تقع كلمة الثقافة، وزارة وموظفين ومبدعين وبنية تحتية وكل ماله صلة بها!! وإذا عكس هذا التعامل السلبي شيئا فلن يكون سوى الاحتقار واللا مبالاة والإزدراء الذي يكنه المسئولون لمفهوم الثقافة حيث يختصر هذا المفهوم في نظرهم بـ"الطبل" و"المزمار"!!

* هم لا يلتفتون إلى قيمة الثقافة وأهميتها في بناء المجتمع وعيا وسلوكيا وتنمية يلتفتون فقط إلى ما يعتقدون أنه لايرقى إلى وعيهم بينما كان سالمين وعبدالفتاح وعلي ناصر وكل قادة الجنوب وهم أرقى شأنا ومكانة من هؤلاء، كانوا ليتقدمون صفوف المظاهرات راقصين ومبتهجين ولا يجدون حرجا في ذلك لأنهم يرون أنفسهم جزءاً من الشعب وثقافته وعاداته وتراثه لا متسلطين أو أسيادا عليه أو غرباء عنه!!

* الثقافة يا سادة التي تتبرأون منها ومن المشتغلين بها هي أساس تقدم الوطن وناسه، هي التنمية والأمن والاستقرار والعدالة والمساواة، وهي من يقاس بها تطور الأوطان ووعي شعوبها!!

* الثقافة يا حكومة هي من ينبغي أن تكون موازنتها كبيرة لأنها وزارة هامة وليست كما هي بمنظاركم وزارة هامشية لا تسمعون بها إلا عند حاجتكم لتغطية المناسبات والمهرجانات المعدودة!!

* هناك من الفنانين اليمنيين من غزت أسماؤهم العالم في حين أن أسماءكم عرضة للاختفاء كما اختفت أسماء من قبلكم حال تركهم للوزارة!

* كم من شعراء اليمن وأدبائها ومثقفيها حفروا أسماءهم في ذاكرة الوطن وأبنائه، بالأمس واليوم وغدا وإلى الأبد، في حين لا يتذكر أحد أسماء عشرات من مسئولي الدولة الكبار الذين همشوا الثقافة والمثقفين ورحلوا غير مأسوف عليهم!!

* كتابنا محدود التداول محدود النشر محدود التوزيع والقراءة!!

* مسرحنا مات وشبع موتا وكوادره يبحثون عن أفق ما ويد تأخذ بهم وبه إلى نهوض وحياة جديدة!!

* أغانينا مسروقة بالأمس، هشة الكلمة واللحن والأداء اليوم، تنتظر من يمسح عنها غبار الجحود والنسيان والتطاول والابتذال وهي التي كانت تتسيد أغنيات المحيط!!

* تراثنا مغمور ولا أحد يسأل عنه!!

* آثارنا عرضة للتهريب!!

* مدننا التاريخية مهملة مشطوبة من اهتمامات الحكومة!! وتنتظر الشطب من قائمة المدن التاريخية!!

* المراكز والمكاتب والمؤسسات والهيئات الثقافية تصارع من أجل البقاء!!

* المثقفون .. المبدعون تنهش حياتهم الأمراض والمعاناة ويشحتون ثمن الدواء في حين نرى المسئولين أقربائهم يستلمون عشرات الآلاف من الدولارات للسياحة والاستجمام!!

* توجيهات الوزير لا ينفذها صغار الموظفين في وزارته ومؤسساتها!!

* المطلوب يا سادة توجيه الشيء اليسير من الاهتمام لأوضاع ثقافة بلدكم ثقافة شعبكم، وإذا كان وزير المالية يجد حرجا كما سمعنا في صرف هذا المبلغ أو ذاك لتغطية فعالية ثقافية ما، لأن الثقافة بمفهومها لا تعني أكثر من طبل ومزمار وبرع وعيال سوق!! فإن من الأفضل لوزير الثقافة أن يقدم استقالته ويغلق مكاتب ومؤسسات وزارته ويحولها إلى مستودعات ومخازن للمالية، لا أن يظل متحملا للعنات المثقفين والمبدعين دونما يكون له من ذلك الإهمال والتقصير والجمود والنظرة الدونية ذنب أو حول أو قوة إلا مأخذ السفر المتكرر.

باسندوة..والإعلام

عبدالرحمن مراد

> كم نتمنى على وسائل الإعلام أن تعزف عن المماحكات السياسية وتنحاز إلى هذا الوطن الذي عانى كثيراً من الصراعات طوال حقب التاريخ المختلفة

تلقى الإعلام اليمني حوار رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة بغباء شديد وكأنه يعيش في جغرافيا أخرى غير الجغرافيا اليمنية التي ندرك جميعا طبيعة وعورتها وصعوبة التعامل معها وقسوة تضاريسها وانغلاق بعضها وفضاء وأفق الآخر، فالتنوع طبيعة تضاريسية ومناخية وبالضرورة طبيعة سياسية وثقافية، وحين نتحدث عن وفاق وطني بين قوى وطنية تعيش حالة تربص وحالة ترقب وهي لم تزل تشكو بلل الدم ونزيفه ويحضر في تفكيرها وبقوة موضوع الثأر السياسي من بعضها فذلك يعني أننا نتحدث عن حالة وطنية استثنائية لايمكن فصلها عن حالات تأريخية مماثلة دلت عبرها على احتمالات التشظي والانقسام وهو ما يهدد عملية التسوية السياسية، فالاصطدام مع مكونات الواقع السياسي اليمني يعني خلق حالات مماثلة للحالات التأريخية وهي حالات تهددنا بنسف التسوية السياسية والعودة إلى مربعات الدم وهو ما تعمل حكومة الوفاق على تحاشيه والخروج من بؤره، ومثل ذلك أمر محمود، ولا نظن أن ابتعادنا عن الواقع يمنعنا من معرفة تفاصيل المرحلة وحين يبتعد الإعلام عن فهم الواقع السياسي اليمني ويستغل صدق وعفوية رئيس الحكومة الاستاذ محمد سالم باسندوة فإنما هو بذلك يقترب من إملاءات الشنآن التي تسيطر على حالاته الانفعالية في قبول ما يطرح أو تنفيذه أو نقده.

علينا أن ندرك أن «اللاأدري» التي عزف عليها رئيس الحكومة كانت صادقة وهي تعبير عن واقع نحن من يصنعه بغبائنا ووهمنا بالوصول إلى الدولة المدنية أو مشارفها وجوهر الواقع وحقيقته يتحدث عن كيانات وقوى تحكم سيطرتها على مقاليد الأمور وتحاول تدمير كل مظاهر السلم والمدنية ومقومات الدولة.

لا أظن أنه من العدل محاكمة باسندوة بتلك العبارات القاسية والفلاشات المرئية الأكثر قسوة، فالواقع الذي نعيشه وحقيقته الجوهرية لم يصنعه باسندوة ولكنه وجد نفسه في معمعته يصارع الأهواء والخيارات والتهديدات في غياب الكتلة التأريخية الساندة فهو لا ينتمي إلى حزب، كما أنه خارج المنظومة الاجتماعية القبلية وبسبب مشاعره الوطنية الفائضه تذرف دموعه دماً وألماً إدراكاً منه بحجم المخاطر المحدقة بهذا الوطن، والغريب أن تجار الكلام يقابلون مشاعر باسندوة بقدر وافر من اللؤم والبذاءة والصلف الاخلاقي المقيت.

علينا أن نبتعد عن الشنآن ونعدل، فالعدل هو الأقرب موضوعياً إلى الحقيقة وننصف هذا الرجل الذي عركته السنون وهو في مرحلة عمرية لا تحتمل كثيراً من قسوتنا وبذاءة ألسنتنا، وكان من الأجدر بنا أن نقدر الرجل وننزله منزلته، فالله نفسه حسب الأثر يستحي من كل ذي شيب، وباسندوة لا يطلب أكثر من الانصاف ومن فهم الواقع وإدراك الحقيقة، فهو على رأس حكومة وفاق وطني ذات ولاءات وانتماءات متعددة وتحكمها أجندات متعددة الأوجه ومتعددة الأقنعة ومهمته فيها ليست النماء ومفردات التنمية وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني والتخفيف من نسبة تزايد البطالة بقدر تحقيق التوافق، وتطبيع الحياة، وتقريب وجهات النظر المتباينة، ونفي التصورات الخاطئة لكل طرف عن الآخر في الطيف المتعدد للحكومة وتحقيق ولو القدر النسبي من الاستقرار وخلق المناخات الملائمة للحوار الوطني الذي نعول عليه في خروجنا من المآزق التأريخية التي وقع فيها الوطن وخلقت تراكمها التأريخي الذي كان يقف حجر عثرة أمام حركات التجديد والتحديث وحركات الانتقال ونأمل في توازن القوى أن يخلق الفرصة التأريخية التي تنتظرها جماهير هذا الشعب بفارغ الصبر.

وكم نتمنى على وسائل الإعلام أن تعزف عن المماحكات السياسية وتنحاز إلى هذا الوطن الذي عانى كثيراً من الصراعات طوال حقب التاريخ المختلفة وآن له أن يستقر ويبني، وقد تهيأت له الفرصة التاريخية التي لن تتكرر بذات النزعة التحديثية التي نشهدها ونلمسها في تفاعلات الجماهير الغفيرة والمشرئبة أعناقها للتغيير.

نهب الثروة البحرية

المحامي/ معين علي مثنى الصباري
Email.maeen81ali@gmail.com

> إن لممارسات الصيد غير القانوني تأثيرات اجتماعية وبيئية سلبية عديدة حيث يقلل من حجم المصيد المتاح للصيادين القانونيين والقطاع التقليدي، ويشكل ضغوطاً خطيرة على مخزونات الأسماك ويهدد البيئة البحرية من خلال الأنشطة العشوائية واستخدام أدوات صيد غير مشروعة، أو الصيد في المناطق والمواسم المغلقة بهدف التنظيم وحماية الموارد السمكية والبحرية الأخرى.

تعتبر اليمن إحدى الدول النامية التي تعاني من الفساد،فهي تأتي في مقدمة الدول العربية الأكثر فسادا ويمثل نهب الثروة السمكية احدى صور الفساد في اليمن، فالصيادون اليمنيون لا يستطيعون الاصطياد بسبب وجود سفن اصطياد أجنبية تقوم بجرف شباكهم ومضايقة قواربهم من الاصطياد من قبل سفن مجهولة وأخرى تدعي أنها قد منحت تراخيص للاصطياد وفق اتفاقات غير مشروعة عقدت مع شخصيات رفيعة في الدولة وتوفر لها الحماية،في ظل غياب رقابة حقيقية وفعالة من الدولة.

لذا فالثروة الوطنية اليمنية هي جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية فإذا كان النفط يحتل مكانة متميزة بالنسبة للاقتصاد الوطني عموما وتشكل دعامة قوية لضمان حاجيات البلاد فإن الثروة السمكية والصيد البحري بجميع أصنافه تعتبر المحور الرئيسي والأساسي من أجل المحافظة عليهما .فاليمن يمكن أن يسدد ديونه الخارجية و يضمن أمنه الغذائي ويوفر عشرات الآلاف من فرص العمل بالمحافظة على هذه الثروة من الجرف والنهب .

فالحكومة مطالبة اليوم وفق منظور شمولي في قطاع الصيد التقليدي بتفعيل قوانين الصيد، خاصة في الجانب المتعلق منها بالحفاظ على الثروات البحرية، وتحسين ظروف عيش البحارة والصيادين وإعادة هيكلة الموانئ اليمنية على نحو يضمن حقوق وواجبات أرباب وعمال هذا القطاع ،وكذا اعتماد استراتيجية واضحة لحماية الثروة البحرية اليمنية عبر مراقبة الصيد البحري، وإحداث محميات بحرية من شأنه أن يدعم المطلب الحيوي للحفاظ على الثروة السمكية ويكفل استعادة بعض الأنواع السمكية، التي أصبحت معرضة للانقراض، ويحفز وفرة الإنتاج والمخزون السمكي الذي أصبح يتراجع سنة بعد أخرى.

إن لممارسات الصيد غير القانوني تأثيرات اجتماعية وبيئية سلبية عديدة حيث يقلل من حجم المصيد المتاح للصيادين القانونيين والقطاع التقليدي، ويشكل ضغوطاً خطيرة على مخزونات الأسماك ويهدد البيئة البحرية من خلال الأنشطة العشوائية واستخدام أدوات صيد غير مشروعة، أو الصيد في المناطق والمواسم المغلقة بهدف التنظيم وحماية الموارد السمكية والبحرية الأخرى.

والملاحظ في الواقع أن سيادة اليمن منتهكة بحرا .فالصياد اليمني يختطف ويعذب وتصادر معداته وممتلكاته من قبل سلطات الدول المجاورة لليمن في القرن الإفريقي وعلى رأسها اريتريا والقوات الدولية وغيرها وهو يصطاد في مياه يمنية ناهيك عن أن الحكم الدولي نص على السماح لصيادي البلدين بالاصطياد في المياه الإقليمية المشتركة بعد تأكيده على حق اليمن في السيادة على أرخبيل حنيش ومن الواجب على الدولة حماية الصيادين والسيادة والثروة البحرية.

بالرغم من وجود قوات بحرية ،وأخرى لخفر السواحل، وثالثة لحرس الحدود، بالإضافة إلى قوات عسكرية تتمركز في بعض الجزر، غير أن دورها في الواقع غائب بخصوص حماية الثروة البحرية وحماية الصياد اليمني بشكل حقيقي وفعال.

وينبغي ضبط الخروقات بمختلف أنواعها، سواء فيما يتعلق بعدم توفر رخص للصيد البحري أو عدم احترام الكميات المحددة، أو فترات الراحة البيولوجية أو غيرها، وتعزيز إجراءات الرقابة و الحل يكمن في تدخل حازم من قبل الدولة وضرب بيد من حديد على كل المخالفين للقانون ورفع قيمة الغرامات وتجريم نهب الثروة السمكية.

إن من الأسباب الحقيقية وراء تنامي الصيد غير القانوني هو قصور النصوص القانونية في إطار التشريعات والقوانين اليمنية فيما يخص القانون البحري اليمني ولذا يتعين على المشرع الوطني التدخل بالعديد من الإصلاحات على مستوى النصوص القانونية و تضمين مقتضيات قادرة على محاربة الجرائم البحرية بما فيها القرصنة البحرية.

ماجستير في القانون الخاص

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

مروان أحمد دماج
نائب رئيس التحرير
نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
dammajm@yahoo.com

خالد أحمد الهروجي
نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
kaleedH@yahoo.com

علي محمد البشيري
مدير التحرير
albasheri72@Gmail.com

جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي العماري
نواب مدير التحرير

سليمان عبدالجبار
سكرتير التحرير
sulimanab@yahoo.com

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388